المباحث العلمية والأدبية

﴿مملكة مراكش ومؤتمر الجزيرة﴾

كتبنا في العدد الخامس عشر من سنة المنار الاولى الذي صدر في ٩ صفر سنة ١٣١٦ أي منذ ثمان سنين كاملة انذارا لسلطان مراكش بأن طوفان اوربا لا بد ان يفيض على بلاده فيغمرها اذا هو لم يبادر الى اصلاح شأنها بالتربية والتعليم اللذين تقتضيهما حالة العصر لا سيما تعليم الفنون العسكرية والمدنية والاقتصادية ونصحنا له بأن يستعين على ذلك بسلطان الدولة العثمانية . ثم أعدنا النذر والنصائح ولكن القوم في غمرة ساهون ، لا يتوبون ولا هم يذكرون ، وانما يعتمدون على أهل القبور في دفع الضر أو تحويله عنهم . كما علمت من التجائهم الى قبر سيدي ادريس عندما أرادت فرنسا الاعتداء عليهم وجوارهم عنده بكلمة (باللطيف) مئة ألف مرة . وقد كان من أسباب استمرارهم في اعتقادهم ما كان من عاهل الالمان يومئذ وايمازه الى السلطان عبد العزيز بطلب عرض اصلاح مراكش على مؤتمر أوربي فانعقد المؤتمر في الجزيرة من حواضر أسبانيا فاتفق أعضاؤه على وجوب انشاء مصرف (بنك) لتلك المملكة وانشاء شرطة (بوليس) يدير أمرها ضباط أوربيون ، أما المصرف فلابتلاع أموال الحكومة وأما الشرطة فللتأمين تجارة أوربا التي يبتلعون بها أموال الاهالي ويتمكنون بها من ادارة البلاد ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون

وقد طال التنازع بين فرنسا وألمانيا في شأن حصص كل دولة في المصرف وفي كون ضباط الشرطة من الفرنسيس والاسبانيين أم من سائر الدول وفي رئيس هؤلاء الضباط ونحو ذلك مما لا غرض لنا في بيان جزئياته لأننا لا نكتب لأجل احصاء وقائع التاريخ ولا لأجل تفكيه القراء انما نكتب لأجل بيان طرق العبرة للمسلمين

مهما اختلف القوم وتنازعوا فهم أقرب الى الاتفاق على التوفيق بين مصالحهم المتعارضة منا على مصالحنا المتحدة . وكل ما يتفقون عليه فهو إضعاف لسلطتنا بل تقليص لظلها عن بلادنا ولو بالتدريج التي هو خير لهم لئلا يحتاجوا فيه الى بذل دمائهم وأموالهم .

ومن غريب جهلنا ان نعد أنفسنا ظافرين كما طلبوا منا تجديد نفوذهم في بلادنا وازالة نفوذ لنا منها فنالوا بعضه كما جرى لنا في مسألتي كريت ومكدونية وكما سيجري في مراكش بعد هذا المؤتمر الذي يجعل لهم حقا رسميا في القبض على ادارة البلاد وأموالها.

اذا أرجعت المسببات الى أسبابها تبين لك ان الذي حال بين أهل مراكش وبين الانتفاع بما ذكرناهم وذكرهم به غيرنا هو الجمود على التقاليد والاتكال على أصحاب القبور فهاتان العلتان هما المانعتان من فهم الحق ومن كل تغيير يدعى اليه المقلد للآباء، المفوض أموره الى من اتخذهم اولياء.

﴿ مسألة العقبة ﴾

كان أهل الرأي في الدولة وأصحاب النفوذ في المابين يرونه منذ شرع في سكة الحجاز الحديدية أن من الضروري احداث ناشط لها ينتهي بفرضة العقبة في البحر الاحمر وقال بعضهم اذا عجزنا عن ايصال السكة الى الحرمين فان ربحنا من السكة لا يكون قليلا اذا استعضنا عن ذلك بايصالها الى العقبة. وقد اجتهد الصدر الاعظم ومختار باشا الغازي وعزت باشا العابد وصادق باشا العظم اجتهادا عظيما في اقناع السلطان بوجوب انشاء هذا الناشط منذ سنين فكان يأبى ذلك ويحتج بأن هذا يكون وسيلة لتداخل الانكليز في بلاد العرب فلما أعياه أمر ثورة اليمن اقتنع بأن اخضاع تلك الولاية وتمكين السلطة فيها من بعض فوائد ناشط العقبة من سكة الحديد فأمر به وأرسلت الجنود العثمانية الى العقبة لتمهيد العمل. فلما رأت انكلترا ذلك خافت من الدولة على مصر أضعاف ما كان يخاف منها السلطان على بلاد العرب. واعتقدت أنه ما دفع السلطان على هذا العمل الا ألمانيا الدائبة في مناهضة انكلترا وأنه لا يبعد ان يتفق السلطان مع عاهل الألمان على الزحف على مصر بعد وصول الناشط الى العقبة فأرادت بناء معاقل عسكرية هناك باسم مصر فكانت الدولة بالمرصاد فمنعت الجنود المصرية من البناء بالتهديد فأنشأت انكلترا تعارض الدولة بأن جنودها احتلت نقطة مما كانت سمحت به لمصر من أرض سيناء واشتدت في ذلك بلسانها وبلسان الحكومة الخديوية التي تنطق بوحيها على ان انكلترا قد غيرت حدود مصر في شبه جزيرة سيناء في الخرائط الجغرافية التي جددتها للمدارس المصرية منذ بضع سنين،